مجلة المختار للعلوم الإنسانية
Al-Mukhtar Journal of Social Sciences
40 (1): 52-70, 2022
eISSN: 2791-1608
الصفحة الرئيسية للمجلة: https://omu.edu.ly/journals/index.php/mjssc/index

الآثار الاجتماعية للصراعات السياسية على الأسرة الليبية

" دراسة تحليلية "

عبد الباسط عمر امرايف[1]*

قسم علم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة عمر المختار – البيضاء
abdelbaset.emrife@omu.edu.ly

DOI: https://doi.org/10.54172/mjssc.v40i1.796

المستخلص: تهدف الدراسة إلى التعرف على أثر الصراعات السياسية والحروب التي حدثت في المجتمع الليبي في الفترة من 2011 حتى 2020 على الأسرة الليبية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي واعتمدت على التحليل الكيفي للبيانات التي تم جمعها من بعض الدراسات ومن تقارير المنظمات الدولية وبعض المنظمات المحلية حول آثار الصراع، والتي تبين من تحليلها أن للصراعات والحروب التي شهدها المجتمع الليبي آثاراً كبيرة على النظام الأسري، بسبب مقتل عشرات الآلاف في هذه الصراعات وتهجير ونزوح مئات الآلاف من المواطنين الذين لا يزال أغلبهم في حالة نزوح دائم من ناحية، كما كان لذلك الأثر الأكبر على بناء آلاف الأسر وعلى تماسكها وعلى أدائها لأهم وظائفها من ناحية أخرى، وكان لتلك الحروب آثار أكبر على النسيج الاجتماعي للمجتمع الليبي، والذي يعتبر الإطار العام للأسرة الليبية وتعد الأسر هي الروابط التي تشكله، ويتوقع أن تستمر الآثار السلبية لهذه الصراعات على الأجيال القادمة إذا لم يتم البدء في العمل على التخفيف من حدتها والتخطيط لمستقبل أفضل يضمن حقوق جميع الليبيين ويحقق تطلعاتهم.

الكلمات المفتاحية: الآثار الاجتماعية، الصراع، السياسي، الأسرة.

© للمؤلف (المؤلفون)، يخضع هذا المقال لسياسة الوصول المفتوح ويتم توزيعه بموجب شروط ترخيص إسناد المشاع الإبداعي CC BY-NC 4.0

Al-Mukhtar Journal of Social Sciences 40 (1): 52-70, 2022 e*ISSN: 2791-1608*

The social effects of political conflicts on the Libyan family "An analytical study"

Aabdalbasit Omar Amrayf[1]*

Department of Sociology - Faculty of Arts - Omar Al-Mukhtar University - Al-Bayda, Libya

Abstract: The research aimed to determine the effect of political conflicts and wars in Libyan society from 2011 to 2020 on Libyan families. The study took a descriptive approach, relying on a qualitative review of data gathered from many surveys and information from international organizations and local organizations on the conflict's consequences. According to the study findings, conflicts and wars in Libyan society have a significant impact on the family structure, with tens of thousands of people killed and hundreds of thousands of people displaced, the majority of whom are now in a state of permanent displacement. These wars have had a stronger impact on Libyan society's social structure, which is the Libyan family's general framework. The families are the ties that hold it together. It is anticipated that the negative consequences of these conflicts will continue to affect future generations unless steps are taken to reduce their intensity and prepare for a better future that guarantees all Libyans' rights and allows them to achieve their goals.

Keywords: Social effects, Conflict, Political, Family.

© للمؤلف (المؤلفون)، يخضع هذا المقال لسياسة الوصول المفتوح ويتم توزيعه بموجب شروط ترخيص إسناد المشاع الإبداعي CC BY-NC 4.0

المقدمـة

إن الأحداث السياسية التي مرت بها الدولة الليبية منذ فبراير 2011 أثرت بشكل كبير على حياة المجتمع الليبي من مختلف النواحي السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، خاصة مع تعدد أزمات المجتمع الليبي على مدى حوالي عشر سنوات، الأمر الذي أنتج واقعاً اجتماعياً حددته العوامل التي شكلت هذه المرحلة، ومن المؤكد بأن نتائجه السلبية ستمتد لفترة طويلة من الزمن وستؤثر على مستقبل المجتمع الليبي.

ويعد النظام الأسري من أهم النظم المجتمعية تأثراً بالواقع الذي اتسم بتعدد الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحددته الصراعات المسلحة والحروب التي شهدها المجتمع الليبي خلال هذه الفترة، إذ يعد النظام الأسري من أكثر النظم المجتمعية تأثراً بالنتائج بعيدة المدى للصراعات والحروب، التي تؤثر بشكل كبير على استقرار وتماسك النظام الأسري، وعلى أدواره التي يؤديها، ومن هذا المنطلق تحاول هذه الدراسة رصد الاتجاهات العامة لتأثيرات الصراع والانقسام السياسي وتداعياتها المتوقعة في المستقبل على الأسرة الليبية، وقد تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين؛ يتم في المبحث الأول توضيح مشكلة الدراسة وأهدافها، واستعراض التراث النظري حول الصراع السياسي وأهمية النظام الأسري، وتوضيح الاتجاهات النظرية التي تم الاعتماد عليها في الدراسة، أما المبحث الثاني فسيتم الحديث فيه عن عدد من التأثيرات الاجتماعية للصراع السياسي على الأسرة الليبية.

المبحث الأول: مدخل نظري:

أولاً – مشكلة الدراسة :

لقد بينت تجارب الدول التي شهدت حروبا وصراعات استمرت لسنوات طويلة أن لها تأثيرات كبيرة تستمر نتائجها لفترات طويلة حتى مع انتهاء أو توقف الصراع، لذلك تحاول هذه الدراسة الوقوف على بعض الآثار الاجتماعية لما حدث ويحدث في ليبيا من صراعات سياسية على النظام الأسري في المجتمع الليبي، ونظراً لغياب قاعدة بيانات مكتملة يمكن الاعتماد عليها لتحديد تأثير الصراع السياسي والنزاع في ليبيا على الأسرة الليبية، فسيتم الاعتماد على التراث النظري في هذا الإطار، وعلى تحليل نتائج تجارب المجتمعات الأخرى حول التأثيرات الاجتماعية للحروب، والاستعانة ببعض المؤشرات التي تم الحصول عليها لتحديد التأثيرات المتوقعة للصراع على الأسرة في ليبيا.

ونظراً لأهمية النظام الأسري في المجتمع، وأهمية الأسرة باعتبارها الوحدة الاجتماعية الأولى، فإن تأثير الأزمات يكون أكثر وقعاً وأعمق أثراً عليها وعلى استقرارها وأدائها لأدوارها بشكل يفوق حتى تأثيرها على الأفراد، بل ويزيد من ما تتركه الأزمات من تأثيرات فردية، لذلك حاولت هذه الدراسة رصد بعض التأثيرات الاجتماعية للصراع في ليبيا بشكل عام، وعلى الأسرة بشكل خاص، وبشكل عام يعد البحث عن العوامل التي تعيق استقرار النظام الأسري في المجتمع وتهدد استقراره من أهم الأولويات حتى في المجتمعات

المستقرة، نظراً لأهمية الأسرة للنظام الاجتماعي العام باعتبارها أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وأهم مؤسسات الاندماج والتكيف الاجتماعي في المجتمع.

إن الحديث عن الآثار التي خلفتها الصراعات والحروب المختلفة في ليبيا على النظام الأسري يوجه الاهتمام نحو البحث عن كيفية التخفيف من هذه الآثار ومواجهة تداعياتها المستقبلية، حيث إن الأعداد الكبيرة للوفيات وموجات النزوح الكبيرة وما واجهه الليبيون من ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة أثرت على الجميع له آثار خاصة على النازحين والمهجرين وعلى من فقدوا معيليهم بسبب الحروب، وهو الأمر الذي لا ينظر إليه للأسف إلا في ضوء الاصطفاف السياسي والنظرة الأحادية من قبل كل طرف لما يحدث في البيئة الداعمة له، ويزيد من تلك التأثيرات غياب سلطة مركزية موحدة، بالإضافة إلى غياب سياسة موحدة وموضوعية للتعامل مع المتضررين من الحروب منذ عام 2011، ما أدى إلى تفاقم مشاكل المتضررين منها واستمرار مشاكلهم وعدم حل مشاكل أي فئة منهم، بداية من متضرري طرفي الصراع الرافض للثورة والمدافع عنها في عام 2011 ووصولاً إلى ضحايا ومتضرري طرفي حرب طرابلس في 2019 و2020 ومروراً بضحايا كل العمليات العسكرية والحروب والصراعات المسلحة التي حدثت في ليبيا في المرحلة التي فصلت بين الحربين.

ولا تقتصر الآثار السلبية لكل تلك الحروب والصراعات على الواقع الذي يعيشه المتضررين فقط، بل لها آثار بعيدة المدى تتمثل في عدم توفير الظروف المناسبة لتحقيق مصالحة وطنية حقيقية طالما لما يتم حل مشكلات المتضررين بطرق موضوعية وعادلة وشاملة للجميع، وبالإضافة إلى الخلل الذي أصاب وحدات كثيرة من وحدات النظام الأسري وبيئات الاستقرار المجتمعي في المجتمع الليبي بسبب الحروب، فإن المشكلة ستكون أكبر مع ما تنتجه هذه الأسر من أجيال مستقبلية تشعر بالظلم والاضطهاد وعدم المساواة، إذ من المتوقع أن يؤثر ذلك على مشروع دولة المواطنة التي من المفترض أن يجمع بين كل أفراد مجتمعها الانتماء لمجتمع واحد يرون بأنهم متساوين فيه.

ثانياً : أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تحقيق الآتي :

1. استعراض التراث النظري حول طبيعة التأثيرات التي تسببها الصراعات في بنية المجتمعات، وحول أهمية النظام الأسري للمجتمع.
2. التعرف على التأثيرات الاجتماعية للصراع السياسي في المجتمع الليبي على الأسرة الليبية، ومحاولة التنبؤ بنتائجها، وصياغة عدد من التوصيات حولها.

ثالثاً – مفاهيم الدراسة :

1 – الصراع السياسي :

يشير مفهوم الصراع إلى العملية الاجتماعية التي تنشأ بين طرفين يوجد بينهما تعارض في المصالح والأهداف، ويسعى كل منهما لتحقيق مصالحه وأهدافه مستخدماً كافة الوسائل والأساليب سواءً كانت مشروعة أو غير مشروعة أو يعترف بها أحد الأطراف أو عدمه. ومن ثم إن حدوث الصراع يتطلب وجود طرف آخر، حتى يحدث نوع من المنافسة الشديدة والقوية التي تعكس المظاهر المختلفة للصراع (عبد الرحمن، 2006: ص 211).

ويعرّف الصراع أيضاً بأنه " كفاح حول القيم، والسعي من أجل المكانة والقوة والموارد النادرة، حيث يهدف الأضداد إلى إخضاع أعدائهم أو القضاء عليهم " (زهري، 2008 : ص 174).

وهناك عدة أنواع أو أشكال للصراع، مثل الصراع الشخصي، والصراع الديني، والصراع الجنسي، والصراع الطبقي، والصراع السياسي والذي يبدو في مظهرين، أولهما داخلي داخل المجتمع الواحد، مثل الصراع بين الأحزاب، والثاني دولي بين مجتمع وآخر أو دولة وأخرى (لطفي، 1981 : ص 140 – 142).

وللصراع نتائج وآثار لابد وأن ينتهي إليها، وقد تكون هذه النتائج سريعة وقد لا تظهر إلا بعد أن يطول الصراع، ويمكن أن نلخصها فيما يلي (زهري، 2008 : ص 176) :

1. التماسك في داخل الجماعات المتصارعة، ويتوقف ذلك على الهدف من الصراع.
2. الخلخلة في المجتمع ككل، إذ تبرز نتيجة للصراع ظاهرة عدم التماسك التي تؤدي إلى انقسام المجتمع.
3. الخسارة المادية والمعنوية، مثلما يحدث في الحروب من خسائر في الأرواح والثروات.
4. القضاء التام على أحد الطرفين، وسيادة أحدهما على الآخر، وخضوعه للأمر الواقع.
5. التوافق الاجتماعي، وهو مصطلح يستخدم للتعبير عن التراضي والصلح بين الأطراف المتنافسة أو المتصارعة، سواءً كانوا أفراداً أو جماعات.

وقد تؤدي الصراعات السياسيّة إلى انتشار العنف، والفساد، والفوضى، والحروب والنزاعات خاصة إذا كانت مصحوبة باستخدام السلاح، مما يُفقِد المجتمع التي يحدث فيه الأمان والسلام، وهذا يؤدي إلى تدميره اقتصادياً واجتماعياً، كما أنّ امتلاك أحد الأطراف للإمكانات أو دعمه من قِبل جهات مختلفة يؤدي إلى حسم الصراع لصالحه على الرغم من فساده أو عدم صلاحية أفكاره وسلوكياته، وأثبتت التجارب هذه النتائج من خلال إعادة التقسيم لبعض المناطق الجغرافية لصالح فئات جديدة (الدويكات، 2018).

ويقصد بالصراع السياسي في هذه الدراسة كافة أنواع الصراعات والحروب التي حدثت في ليبيا منذ عام 2011 وحتى عام 2020 بين قوى مختلفة تغيرت خريطة تحالفاتها واتجاهات الصراع بينها بمرور

الزمن عدة مرات، لكن الثابت فيها أن الصراع بينها كان دائماً سياسياً حول السلطة ومناطق النفوذ، التي كان لها تأثيرات كبيرة على الحياة الاجتماعية ونظمها في المجتمع الليبي، التي من بينها النظام الأسري، بما خلفته من خسائر بشرية ومن موجات تهجير ونزوح حدثت في مختلف فتراتها، ولا يزال أغلب النازحين فيها في حالة نزوح دائم بسبب وجود خطر يترتب على عودتهم إلى أماكنهم، أو لصعوبة عودتهم بسبب تدمير مساكنهم أو مقومات حياتهم في أماكن إقامتهم الأصلية. وتكاد تتفق أغلب الآراء على أن الصراع في ليبيا هو صراع سياسي مهما تعددت مظاهره، فقد أشارت منظمة العفو الدولية إلى أن الصراع في ليبيا هو صراع للسيطرة على الأرض والموارد (منظمة العفو الدولية، 2019 : ص 6). فكل الصراعات في مختلف مناطق ليبيا هي صراعات حول من يمثل مصالح ليبيا ولا يمكن إلا لتسوية تليها مصالحة وطنية أن تزيل العوامل الهيكلية الكامنة وراء النزاعات المسلحة أو الحرب الأهلية الليبية (احميدة، 2020 : ص 31).

2- النظام الأسري :

تعرف الأسرة بأنها " مجموعة أفراد يربطهم رباط الزواج أو الدم أو التبني، ويقيمون في منزل واحد، ويتفاعلون ويتصلون ببعضهم البعض من خلال أدوارهم الاجتماعية " (بيري، 1998 : ص 50)، ويعرفها "لند برج" بأنها " النظام الإنساني الأول، ومن أهم وظائفها إنجاب الأطفال والمحافظة على النوع الإنساني، كما أن النظم الأخرى لها أصولها في الحياة الأسرية، فأنماط السلوك الاجتماعي والاقتصادي، والضبط الاجتماعي والتربية والترفيه والدين نمت أولاً في داخل الأسرة " (البيومي وآخرون، 2003 : ص 20 – 21).

- وظائف الأسرة :

تؤدي الأسرة الكثير من الوظائف في المجتمع، وقد وضح "جورج ميردوك" بأن للأسرة عدداً من الوظائف المهمة في المجتمعات التقليدية، وهي كما عرضها (غنيم وآخرون، 1998 : ص 22 – 23) :

1. تنظيم الأنشطة الجنسية : فلا يوجد مجتمع واحد يترك لأفراده حرية ممارسة السلوك الجنسي في أي وقت ومع من يريدون.
2. الإنجاب : وهذه الوظيفة تنبع من الوظيفة الأولى، فالأسرة تتحمل المسؤولية الأولى في استبدال أفراد المجتمع الذين وافتهم المنية أو هاجروا، وبذلك تساعد على بقاء واستمرار المجتمع من جيل إلى جيل.
3. التنشئة الاجتماعية : وتتمثل في تنشئة الأطفال على عادات وقيم المجتمع، فإنجاب الأطفال ليس كافياً، ولكن يجب أن تقدم إليهم العناية البدنية ويتم تدريبهم على أدوار الكبار أيضاً، ويقع تعليم اللغة على عاتق الأسرة وكذلك القيم والعادات والمعتقدات والرموز المعبرة والمهارات السائدة في ثقافة المجتمع.

4. الوظيفة الاقتصادية : فالأسرة مسؤولة عن توفير الحاجات المادية للكبار والصغار من أفرادها.

ويتم النظر إلى الأسرة في هذه الدراسة باعتبارها نظاماً اجتماعياً له وظائفه المهمة التي تتأثر بنتائج الصراع السياسي في الوقت الحاضر وفي المستقبل، ونحاول التعرف عليها من خلال تحليل بعض المؤشرات عن نتائج الصراع السياسي على النظام الأسري ووظائفه في الوقت الحالي، وبالتالي نحاول صياغة عدد من التوصيات من خلال ما يمكن أن يتم التنبؤ به حول التأثيرات السلبية التي من المتوقع أن تصيب النظام الأسري الليبي في المستقبل بسبب تأثيرات النزاعات المسلحة والحروب.

رابعاً – الاتجاهات النظرية المستخدمة في الدراسة:

بما أننا نحاول الوقوف على النتائج الاجتماعية للصراع السياسي، فإن التوجه العام لنظريات الصراع الحديثة يمكن أن يفيدنا في توصيف الحالة العامة للصراع السياسي الليبي. باعتبار أن نظريات الصراع الحديثة تعتبر المجمع نسقاً في حالة تطور يتكون من جماعات تتنافس من أجل المصادر وتحكمها صفوة سائدة، وتحدد مختلف الظروف الاجتماعية والديموغرافية مدى كثافة واستمرار وشكل الصراع الاجتماعي (حجازي، 1999 : ص 136).

وتستخدم نظريات الصراع المعاصرة هذا النموذج للمجتمع الحديث برسم الظروف الاجتماعية التي تحدد الصراع، والبناء النظامي للسيادة وتأثيرات الصراع، وبالتحليل عند المستوى السسيوسيكولوجي، وهي بذلك تشبه البنائية الوظيفية في الشكل وتختلف عنها في محتواها الأيديولوجي (حجازي، 1999 : ص 137). وبشكل عام لا يمكن الاعتماد على نظريات الصراع أو نظريات الوظيفيين بشكل مطلق في هذا التحليل، نظراً لعدة اعتبارات من أهمها أنها لا تناسب الموضوع المدروس والهدف العام للدراسة ولا تتناسب مع طبيعة المجتمع المدروس، وعلى الرغم من ذلك فقد اعتمدت الدراسة على رؤية نظرية الصراع الحديثة التي ترى بأن للصراع أسباباً مختلفة ونتائج مختلفة على كل أجزاء النسق الاجتماعي في أدائها لوظائفها، كما تم الاعتماد على المدخل البنائي الوظيفي باعتبار أن الدراسة تحاول التعرف على ما يعوق النظام الأسري في أداء وظائفه بسبب الصراع السياسي الحاصل في ليبيا. باعتبار أن الاتجاه البنائي الوظيفي يتصور المجتمع بأنه عبارة عن نسق أو نظام اجتماعي يتكون من عدد من الأجزاء المتداخلة التي تعتمد على بعضها البعض، وأي تغير يطرأ على المجتمع تنعكس آثاره وتلاحظ مباشرة في سائر الأجزاء والوحدات المكونة للمجتمع (الحوات، 1998 : ص 101).

لذلك تحاول الدراسة جمع المؤشرات التي تبين التأثيرات السلبية للصراع على الأسرة الليبية في استقرارها ومدى أدائها لوظائفها بشكل سليم، ومدى تأثر العلاقات بين أفرادها ومدى تكيفها في البيئة المحيطة بها، ومدى تأثير ذلك على مستقبلها، باعتبار أن النظام الأسري من أهم نظم المجتمع، والذي ينعكس ما يحدث فيه أو في وظائفه على بقية نظم وأنساق المجتمع التي يتوجب عليها العمل على إصلاح

الخلل والقضاء على الظروف التي قد تؤثر على النظام الأسري نتيجة للصراع السياسي العنيف، الذي نتج عنه صراعات وحروب عدة نتج عنها عشرات الآلاف من القتلى ومن الأسر المهجرة والنازحة.

خامساً – منهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي عن طريق جمع عدد من البيانات الكمية والإحصائيات التي تعد مؤشرات على تأثير الأزمة الليبية بما تضمنته من صراعات وحروب على النظام الأسري في ليبيا وعلى بنائه وأدائه لوظائفه، ثم تم تحليل البيانات كيفياً بعد تصنيف البيانات التي تم جمعها من بعض الدراسات، خاصة من تقارير المنظمات الدولية وبعض المنظمات المحلية التي اهتمت بتوثيق الإحصائيات المتعلقة بالخسائر البشرية وبأعداد النازحين وتأثيراتها المختلفة على مدى سنوات الأزمة الليبية.

المبحث الثاني : الآثار الاجتماعية للصراع السياسي على الأسرة الليبية

هناك العديد من الجوانب التي تطال فيها تأثيرات الصراع السياسي في ليبيا – على مدى سنوات الفوضى – النظام الأسري والأسرة، باعتبارها النواة الأولى في المجتمع وأحد أهم النظم الاجتماعية فيه، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر، وسيتم الحديث عن عدد من الأزمات التي كان لها تأثير بشكل مباشر على استقرار النظام الأسري.

أولاً – آثار تتعلق بالخسائر البشرية الناتجة عن الصراع السياسي :

مما لا شك فيه أن أهم خسائر المجتمع الليبي نتيجة للصراعات المختلفة على مدى عشر سنوات هي الخسائر في الأرواح، بداية من ضحايا الصراع الذي نشأ بين أنصار ثورة فبراير وبين مؤيدي نظام القذافي، ثم ضحايا الصراعات التي حدثت بعد ذلك، بالإضافة إلى ضحايا عمليات الاغتيال والعمليات الإرهابية التي ضربت بقوة في المجتمع الليبي في فترة ما خلال السنوات العشر. وتعد المشكلة الأهم في هذا الإطار هي عدم وجود إحصائيات دقيقة وواضحة لأعداد القتلى، نظراً لظروف الحرب المعيقة لغالبية مؤسسات الدولة، إذ أن البيانات والإحصائيات الجاهزة تكاد لا يعتمد عليها، لنقصها ولعدم دقتها إن توفرت، وتحريفها لتسييسها في كثير من الأحيان (العربي، 2015 : ص1). وتزداد هذه المشكلة عمقاً بسبب وجود هيئات خاصة لتوثيق إحصائيات القتلى ولمتابعة أسرهم لدى كل طرف سياسي، تهتم فقط بذوي القتلى الذين سقطوا وهم يقاتلون مع الطرف الذي تمثله، ولا يوجد ما يؤكد أن هذه الهيئات تقوم بدورها حتى في ظل خطة عملها ذات الطابع السياسي المتحيز والانتقائي، ما يزيد من معاناة الكثير من الأسر خاصة تلك التي فقدت معيليها.

وتتباين تقديرات ضحايا النزاع في ليبيا بشكل كبير بسبب الطريقة التي تستخدمها المنظمات ذات الأهداف والقدرات المختلفة، وبسبب التعريفات المختلفة وعدم انسجام معايير الشمول والاستثناء. حيث يصعب التمييز بين الوفيات الناجمة عن النزاع والوفيات الناجمة عن العنف العام، ولهذا الأمر تأثير على

أعداد الضحايا، ويمكن أن تؤدي قلة عدد المصادر الموثوقة في النزاع القائم إلى تحيز في الاختيار، وتعيق القيود المنهجية والعملية السياسية إحصاء أعداد الوفيات الناتجة عن النزاع في ليبيا، وذلك ما يستوجب إيجاد طريقة متعددة الأطراف ومتعددة المصادر وتستند إلى منهجية مشتركة لتقدير أعداد الوفيات. (سلامة، 2018 : ص3). وبسبب ذلك نجد أن جهة مثل موقع ضحايا الحرب في ليبيا ذكر بأنه اعتمد في إعداد إحصائيات القتلى والضحايا على "تمشيط" وتدقيق التقارير الإعلامية الموثوقة من وزارات الصحة والداخلية والدفاع الليبية المنقسمة على نفسها ووكالات الأنباء العالمية، وهو ينوه إلى أنه حاول عدم المبالغة في حصر أعداد القتلى، رغم أنه يعتقد أن العدد أكبر من ذلك بكثير (بوابة جريدة الوسط، 2014).

وتعد الخسارة أكثر تأثيراً بالنسبة للأسر التي فقد فيها الأب، حيث توجد آلاف الأسر يُتِّم أبناؤها وفقدت ركن أساسي من أركان الأسرة، دون التقليل من خسارة آلاف الشباب قبل أن يتمكنوا من إقامة أسر خاصة بهم، ودون التقليل من أهمية فقد الأبناء بالنسبة للأسر التي فقدت أبناء لها في هذه الصراعات، وتوجد أيضاً أسر فقدت أكثر من أبن في الحرب، وتوجد الكثير من الأسر فقدت جميع أبنائها بسبب العمليات القتالية. وفيما يتعلق بأول حرب شهدتها ليبيا بعد أحداث فبراير عام 2011 وفقاً لمسح أجرته مصلحة الإحصاء والتعداد الرسمية في ليبيا أظهر أن عدد ضحايا الحرب بين مناصري ثورة فبراير وبين قوات نظام العقيد القذافي بلغ 6048 قتيلاً و831 مفقوداً من طرفي الحرب (صحيفة السوسنة، 2013). وتجدر الإشارة إلى أن هذا الإحصاء قد أثار دهشة في أوساط الليبيين من أنصار الطرفين، إذا لطالما قدر أنصار ثورة فبراير عدد ضحاياهم بحوالي 50 ألف قتيل، وقدر أنصار العقيد القذافي ضحاياهم بحوالي 40 ألف قتيل (صحيفة السوسنة، 2013). وبالتالي نجد أن هناك مبالغة كبيرة في تقديرات أعداد الضحايا قياساً بأعدادها الحقيقية على أرض الواقع، وهذا ما تم ملاحظته مع أعداد الضحايا في أغلب الصراعات التي حدثت في ليبيا بعد ذلك، حيث يتم تقديم أرقام مبالغ فيها عن عدد الضحايا في ذروة اشتعال صراع أو حرب ما، ويتم بعد ذلك تقديم أرقام أقل من ذلك، ومن الملاحظ أيضاً اختفاء الحديث عن الإحصائيات والأرقام الخاصة بالضحايا بعد انتهاء كل صراع أو حرب محلية، وذلك ما يجعلنا نفرض أن تقديم الأرقام غير الدقيقة خلال الحروب قد يكون مرتبط بمصالح وأهداف سياسية ما يراد تحقيقها من ذلك، إلا أن الأهم هو صعوبة تحديد العدد الدقيق للقتلى والمفقودين بعد توقف الصراع وربما يرجع ذلك إلى عدم وجود جهة مركزية محايدة لها القدرة على الوصول إلى البيانات المتعلقة بكل الأطراف في مختلف المناطق، وغالباً ما تترك عملية الإحصاء والتوثيق للمنظمات ووسائل الإعلام الدولية ولبعض المنظمات المحلية المحايدة.

وبعد ما حدث في عام 2011 شهدت ليبيا بعض الصراعات المحلية في غرب البلاد أدت إلى مقتل العشرات، وبدأت في ذات الوقت موجة من عمليات الاغتيالات المنظمة لعناصر الجيش والشرطة والعاملين في القضاء وغيرهم – خاصة في عامي 2012 و 2013 – في عدد من مدن برقة وخاصة في بنغازي ودرنة يقدر عدد ضحاياها بالمئات. ويشير موقع ضحايا الحرب في ليبيا إلى أن عدد القتلى الذين سقطوا خلال عام 2013 حسب تقرير سابق للمؤتمر الوطني العام بلغ 643 قتيلاً كانوا قد سقطوا جميعاً

خلال أعمال عنف في العام نفسه (بوابة جريدة الوسط، 2014). ثم ازداد عدد القتلى بشكل كبير في عام 2014 بعد اندلاع الحرب المباشرة بين قوات (الجيش الليبي) أو قوات عملية الكرامة وميليشيات تابعة لجماعات إسلامية في مدينتي بنغازي ودرنة في برقة وبين القوات الداعمة لعملية الكرامة وقوات فجر ليبيا غرباً، وفي إحصائية لضحايا الحرب في ليبيا خلال عام 2014 نجد أنها تشير إلى مقتل 2801 شخص حسب موقع ضحايا الحرب في ليبيا، وبحسب إحصائية الموقع سقط في مدينة بنغازي 1442 قتيل، تليها العاصمة طرابلس بـ 519 قتيل، وحلت ككلة ثالثاً بـ 181 قتيل، وورشفانة رابعاً بـ 134 قتيل ودرنة سادساً بـ 62 قتيل (بوابة جريدة الوسط، 2014). وسقط الكثير من القتلى في السنوات الأربع التالية في استكمال عمليات تحرير بنغازي ودرنه من الجماعات المتطرفة، وفي غيرها من الصراعات الأخرى. ثم كان الصراع الأبرز بعد ذلك في حرب طرابلس عام 2019، ووفقاً للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ليبيا فإن حصيلة القتلى من طرفي النزاع في حرب طرابلس بلغت 4387 قتيل، وذلك في الفترة من 3 أبريل 2019 وحتى 3 أبريل 2020 من بينهم 506 مدنياً و41 عنصراً طبياً و64 سيدة و8 أطفال، مع وجود 12753 جريحاً من بينهم 800 مدني (موقع سبوتينيك بالعربي، 2020).

وبالإضافة إلى عدد الضحايا تشير منظمة العفو الدولية إلى أن الميليشيات والجماعات المسلحة لا تزال تحتجز آلاف الأشخاص تعسفياً، حيث إن الكثير من المعتقلين قد احتجزوا منذ عام 2011، واحتجز معظمهم إلى أجل غير مسمى دون إشراف قضائي أو إمكانية الطعن في قانونية الاحتجاز (منظمة العفو الدولية، 2019).

وتواجه الأسرة التي تفقد معيلها الكثير من الصعوبات، حيث إن معاناة الطفل ومعاناة والدته بسبب غياب الأب أو وقوعه في الأسر، وما تعانيه المرأة من جراء الحروب ينعكس على أطفالها، فيحرمهم من الجو الأسري الحميم ومن الرعاية الوالدية السليمة، ولما كانت خبرات الطفولة هي الأساس في تكوين شخصية الراشد، فمن المؤكد أن النمو النفسي والاجتماعي للطفل يكون مهدداً وغير سليم (دكاك، 2007 : ص 235 – 236). إذ يمكننا أن نستنتج من كل الأرقام السابقة أن أعداد القتلى في ليبيا تقدر بعشرات الآلاف ويقدر عدد المساجين والمحتجزين والمفقودين بالآلاف، وبالتالي فنحن أمام عشرات الآلاف من الأسر الليبية التي تأثرت بشكل مباشر بالحروب والصراعات المختلفة، وهو الأمر الذي من المؤكد أنه ترك أثراً واضحاً في حياة الكثير من الأسر التي قدر عددها بعشرات الآلاف، وفي بنائها وتماسكها واستقرارها وفي أدائها لوظائفها، خاصة مع ما صاحب ذلك من مآسي النزوح والتهجير التي تعرض لها الليبيون كما سيتبين لاحقاً.

فالحروب تؤدي إلى زيادة معدلات الحرمان والصعوبات الاقتصادية التي يكون لها آثارها الاجتماعية والنفسية على أعضاء الأسرة، ومن ذلك ارتفاع سن الزواج وزيادة معدلات العنوسة، وذلك يرجع إلى أن الحروب تؤدي إلى وفاة الذكور بمعدلات أعلى من الإناث، الأمر الذي يخل بالتوازن الديموغرافي للمجتمع، كما يزيد معلات الفقر (دكاك، 2007 : ص 236). ومما لا شك فيه أن ما مر به المجتمع الليبي من

ظروف اقتصادية صعبة خلال السنوات الماضية قد أثر بشكل كبير على حياة غالبية الأسر الليبية – حتى بالنسبة لتلك الأسر التي لم تفقد أياً من أفرادها – وعلى وظائفها التي من المفترض أنها تؤديها في المجتمع، خاصة فيما يتعلق بأهم وظيفة لها والتي تتمثل في التنشئة الاجتماعية.

ثانياً – آثار تتعلق بمشكلة نزوح السكان بسبب الصراع :

لقد كان النزوح دائماً من أهم المشكلات التي ترتبت عن النزاع أو الصراع أو الحروب التي تقوم في المجتمعات، وفي الحالة الليبية كان النزوح هو الأزمة الأكبر منذ أول مراحل هذه الأزمة والذي تمثل في الصراع بين من ثاروا على القذافي والمدافعين عنه، وقد شهدت ليبيا بعد ذلك حملة نزوح كبيرة لمؤيدي القذافي بعد انتصار أنصار ثورة فبراير، وقد انتشروا في المدن الأخرى وانتقل الكثير منهم إلى خارج ليبيا وخاصة إلى دول الجوار.

وربما من أهم حالات النزوح تهجير أهالي مدينة تاورغاء بالكامل، حيث تم تهجير حوالي 40000 ألف من سكانها وتم منعهم من العودة إليها (المغربي، 2014 : ص 57)، ووفقاً لإحصائيات أخرى فإن عدد من تم تهجيرهم من مدينة تاورغاء بلغ 48000، الذين فروا وتم تهجيرهم منها منذ عام 2011 بسبب دعمهم لنظام القذافي قبل انهياره (منظمة هيومن رايتس ووتش، 2020). ولا يزال أغلب سكان تاورغاء في حالة نزوح بعد مرور عشر سنوات على تهجيرهم من مدينتهم. وبشكل عام شملت موجة النزوح في ليبيا حوالي 557212 من السكان، وقد تجددت موجات النزوح بعد ذلك بعد عملية الانقسام السياسي سنة 2014، وشهدت موجات نزوح داخلي شرقاً وغرباً. حيث أشارت تقارير صادرة عن منظمات أممية ارتفاع عدد النازحين والمهجرين داخل ليبيا إلى أكثر من 417000 نازح ومهجر تقل سن نصفهم عن 18 سنة. وبشكل عام شهدت ليبيا ثلاث موجات نزوح رئيسية في ثلاث فترات عصيبة، إذ كانت الموجة الأولى في عام 2011 والثانية بين عامي 2012 و 2014، أما الموجة الثالثة وهي الأكبر فتزامنت مع اندلاع القتال بين قوات "فجر ليبيا" غرباً والقوات التابعة لعملية الكرامة شرقاً أواسط عام 2014 (صحيفة القدس العربي، 2020). ويضاف إلى ذلك موجات نزوح أخرى في الجنوب بسبب بعض الصراعات العرقية والسياسية المحلية، ولكن رابع أكبر موجة نزوح كانت في عام 2019 لسكان طرابلس أثناء حرب طرابلس، حيث بلغ إجمالي أعداد المهجرين والنازحين فيها حوالي 342000 شخص مهجر من مدينة طرابلس والمناطق المتاخمة لها من الناحية الجنوبية، حيث سجل نزوج حوالي 57000 ألف أسرة (موقع سبوتنيك بالعربي، 2020). ورغم انتهاء حرب طرابلس في يونيو 2020 وعودة الكثير من السكان إلى مناطقهم التي كانت أماكن للاشتباكات والمعارك فإن تقارير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في ليبيا في شهر ديسمبر 2020 تشير إلى أن عدد النازحين داخلياً والمسجلين لديها بلغ 316415 نازحاً، في حين تجاوز عدد اللاجئين وطالبي اللجوء 44000 (العين الإخبارية، 2020). حيث أضيفت نسبة كبيرة إلى نسب النازحين السابقة من مناصري الجيش في عدد من مدن ساحل الغرب الليبي مثل صبراته وصرمان وخاصة نزوح نسبة كبيرة من سكان مدينة ترهونة من مناصري قوات الجيش إلى الشرق الليبي بعد انتهاء حرب طرابلس،

ويقدر عدد هؤلاء وفقاً لتقارير الأمم المتحدة بحوالي 28000 نازح (أصوات مغاربية، 2020) لا يزال يوجد أغلبهم في حالة نزوح.

ومن وجهة نظر معايير مرحلة ما بعد النزاع يمكن القول إن في ليبيا عدداً صغيراً نسبياً من النازحين، لكن كثيراً من هؤلاء النازحين بمن فيهم مجتمعات هجرت بأكملها يواجهون احتمال وقوعهم في مأزق النزوح المطول (ويليامز، 2012). وبالنسبة للأسر التي مازالت نازحة في مدنها وبلدانها بعد أن دمرت الحرب مساكنها، فإن الحلول المستدامة تعتمد على إعادة الإعمار، أما بالنسبة للنازحين الذين هجروا بعيداً عن مواطنهم الأصلية، فإن عدم قدرتهم على الوصول إلى مساكنهم وممتلكاتهم التي كانت تعود إليهم قبل الحرب إنما هي مظهر من المظاهر الكبيرة لحالة انعدام الأمن التي يمكن القول أنها سدت جميع الطرق للعودة حتى يومنا هذا، وفي معظم الحالات يواجه النازحون أيضا انعدام الأمن الكبير بسبب عدم امتلاكهم للأماكن التي يقيمون فيها في مواقعهم الحالية (ويليامز، 2012). وللأسف الشديد فإن عمليات النزوح هي نتيجة لانقسامات شديدة التعقيد، ولا يوجد أمل في الأفق لحل ما ترتب عليها من آثار (العربي الجديد، 2020)، وذلك على الرغم من وقف إطلاق النار وتوقف العمليات العسكرية المباشرة، إلا أن إنهاء كل المشكلات المتعلقة بالنزوح وتحقيق المصالحة الوطنية من غير المتوقع إنجازه في وقت قريب.

وقد أثر النزوح بشكل كبير على طبيعة حياة الأسر النازحة وعلى استقرارها، وفي دراسة عن النازحين خارجياً في تونس ومصر تبين فيها أن هناك العديد من المشكلات التي تواجه الأسر النازحة وتؤثر على تأدية هذه الأسر لأدوارها ومنها، صعوبة توفير متطلبات المعيشة، وعدم امتلاكها للمساكن التي تقيم فيها، ووجود أفراد يقيمون بعيداً عن أسرهم، وحدوث حالات طلاق بسبب ظروف النزوح، ووجود تأثيرات على تعليم الأبناء في بعض الأسر وصلت إلى ترك الدراسة من أجل العمل في بعض الحالات، بالإضافة إلى شعور أفراد هذه الأسر بعدم الاستقرار الاجتماعي وعدم تكيفها في محيطها الذي توجد فيه في دول النزوح (مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، 2017).

وفي دراسة أخرى عن نازحي الداخل في الجبل الأخضر شرقي ليبيا تشابهت المشكلات التي واجهها النازحين داخلياً مع مشكلات نازحي الخارج، وخاصة فيما يتعلق بصعوبة توفير متطلبات المعيشة، وتعثر العملية التعليمية لأبناء بعض الأسر، بالإضافة إلى التأثيرات النفسية وصعوبة التكيف الاجتماعي في أماكن النزوح (مصطفى وآخران، 2016 : ص 66 – 91). ما يشير إلى غياب جهود مجتمعية رسمية حقيقية لحل مشكلات النازحين أو التخفيف من آثارها.

ثالثاً – آثار ناتجة عن اختلال التكوين الديموغرافي للعديد من مناطق المجتمع الليبي بسبب النزوح:

لقد نتج عن عمليات النزوح والتهجير تغير كبير في التنوع السكاني في كثير من المناطق، حيث أدى النزوح إلى تفريغ مناطق مهمة من سكانها، كما حدث في مدن ومناطق الجنوب التي نزح سكانها لأسباب مختلفة (تنتوش، 2017 : ص 10). كما أن التنوع السكاني أصبح مفقوداً في كثير من المناطق

والمدن التي كانت تحظى بتنوع سكاني كثيف لكنه افتقد نتيجة الصراعات القبلية والمناطقية وما رافقها من وعنصرية اتجاه القبائل والمناطق الأخرى، خاصة تلك التي لها نزاع معها، وضعف التنوع السكاني يسبب في إضعاف النسيج الاجتماعي، كما أن نزوح السكان من المناطق الحدودية خاصة الجنوبية منها يؤدي إلى تغير ديموغرافي خطير، حيث يصبح عدد المهاجرين الأجانب خاصة غير الشرعيين منهم أكبر من عدد الليبيين في بعض المناطق (تنتوش، 2017 : ص 10).

فالنزوح هنا كانت له آثار تتعلق بالمساس بالتكوين الديموغرافي للكثير من مناطق المجتمع الليبي، وبالتالي التأثير على البيئة الاجتماعية للمجتمع الليبي في تكوينها وتركيبتها، وعلى طبيعة العلاقات والتفاعلات التي تحدث فيها، ويعد النظام الأسري من أكثر النظم التي تضررت بسبب ذلك، كما سيتبين في النقطة التالية.

رابعاً – أثر الصراع السياسي على العلاقات الأسرية وعلى النسيج الاجتماعي المجتمعي :

لم تقتصر تأثيرات الصراع السياسي على التأثير في البيئة الاجتماعية للأسرة، أو التسبب في تشريد الكثير من الأسر، أو فقد أفرادها، بالإضافة إلى خلق ظروف تعيق أدائها لوظائفها، وإنما امتد الصراع إلى بنية الأسرة نفسها مؤثراً على العلاقات بين أفرادها، وقد نتج عن ذلك مشكلات كبيرة أدت إلى تفكك الكثير من الأسر، بل وتعدى الأمر نطاق الأسرة مسبباً شروخ اجتماعية كبيرة امتدت على نطاق أكبر داخل المجتمع الليبي بسبب الانقسام السياسي.

وقد رصدت دراسة ماجدة العربي بعض مظاهر هذه الآثار في دراستها عن الآثار الاجتماعية للانقسام السياسي في ليبيا، إذ ذكرت بأن الأعباء زادت على الأسرة الليبية بسبب الانقسام السياسي الذي قسم الدولة إلى سلطتين إحداهما في شرق البلاد والأخرى في غربها، مما جعل الكثير من الأسر الليبية ممزقة بين فئتين متعاديتين بعض أفرادها يؤيد الأولى والبعض يعارض ويعادي الأولى ويؤيد الثانية، ووجدت الأسرة الليبية نفسها موجهة للانشقاق والتمزق، فانتشرت ظاهرة التفكك الأسري بصورة لم تشهد لها ليبيا مثيل سابقاً (العربي، 2015: ص 1)، ومن المشكلات الاجتماعية المرتبطة بالشروخ الاجتماعية حدوث خلافات حادة داخل البيت الواحد (بين الأزواج، وبين الآباء والأبناء وبين الإخوة)، الذين انقسموا بين مؤيد لفئة سياسية وبين معارض لها، وقد تصل تلك المشادات إلى المشاجرة والمناكفة، بل وإلى أصناف من العنف اللفظي أو الجسدي، وقد وصلت في كثير من الأحيان إلى الطلاق، بالإضافة إلى حدوث شروخ في النسيج الاجتماعي بحدوث مشكلات بين الأقارب والجيران والأنساب والأصهار (العربي، 2015 : ص 1 – 3). حيث يعد العنف الأسري أحد أنواع العنف وأهمها وأخطرها، وإن تزايد العنف الأسري في أعقاب النزاعات المسلحة يعود إلى أسباب عديدة منها تصدع العلاقات الاجتماعية من خلال المناخ العام للعنف والإحباط النفسي والصدمة النفسية التي يعاني منها الناجون من النزاع وعدم وجود فرص عمل وسكن وفقدان الخدمات الأساسية والتغيرات في الأدوار والوظائف التقليدية المرتبطة بالنوع الاجتماعي في نطاق الأسرة

وتعرض المرأة والطفل للانتهاكات وتأثيراتها السلبية (فدعم، 2020: ص 523 – 524). وتشير الكثير من التقارير إلى تزايد العنف ضد النساء والأطفال في ليبيا، وإذا كانت لا تتوفر إحصاءات دقيقة عن هذه الجرائم، بما فيها الاغتصاب، ولكن تبرز مؤشرات لا يمكن إنكارها، حيث يتواتر الإبلاغ عن حالات الاغتصاب في جميع أنحاء ليبيا (احميدة، 2020: ص 30).

إلى جانب إمكانية ارتفاع نسب الطلاق بسبب هذه المشكلات وبسبب سوء الأوضاع المعيشية وعدم الاستقرار السياسي والمجتمعي بشكل عام. وتشير الدراسات الأخيرة حول الفقر في ليبيا إلى أن مليوني ليبي يحتاجون إلى دعم مالي لتلبية احتياجاتهم، وهذا المستوى من المشقة مثير للقلق، ولكنه لا ينبغي أن يكون مفاجئاً فقد انخفضت حصة الفرد من الدخل في ليبيا من 25000 دولار سنوياً في عام 2010 إلى 10000 دولار في عام 2014، ما يزيد الضغوط على الأسر الليبية وسجلت معدلات الطلاق تزايداً حتى بلغت 30 في المائة عام 2018. وفقاً لمكتب السجلات المدنية. سجلت 4019 حالة طلاق في عام 2018 وحده. وتشمل أسباب الطلاق الرئيسية المذكورة العوامل الاقتصادية والنفسية حين لا يتمكن الزوج من إعالة زوجته وأسرته. (احميدة، 2020 : ص 30). وذلك ما تمت ملاحظته من نسب الطلاق في مدينة البيضاء والمناطق المحيطة بها على سبيل المثال، والتي تعتبر خارج مناطق الصراع المباشر، حيث زادت نسب الطلاق فيها بشكل تصاعدي في السنوات التي تلت 2011، وربما قد يرجع ذلك إلى أسباب تتعلق بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والتأثيرات النفسية التي ترتبت على الصراعات السياسية والمسلحة.

إلى جانب هذا التفكك والتوتر فإن للصراع السياسي أثر على الصحة النفسية والاستقرار الاجتماعي للأسر في المجتمع الذي يحدث فيه الصراع بشكل عام. حيث تؤدي النزاعات إلى تراجع أوضاع النساء والأطفال من الناحيتين النفسية والاجتماعية، حيث تؤدي إلى تراجع أوضاع النساء في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والصحية، الأمر الذي ينعكس بدوره في نفسية المرأة والطفل، وإذا كان التمييز قائماً ضد المرأة في الظروف العادية، فقد يكون هذا التمييز والمعاناة مزدوجاً في حالة الحروب والنزاعات المسلحة داخل البلد الواحد أو بينه وبين بلد آخر (دكاك، 2007 : ص 235). ولنا أن نتخيل حجم هذا التأثير على عشرات الآلاف من الأسر التي فقدت أفراد لها كقتلى أو مفقودين أو مسجونين وعلى مئات الآلاف من الأسر التي هجرت أو نزحت عن أماكن إقامتها الأصلية وبيئاتها الاجتماعية، وما ترتب على ذلك من فقد للممتلكات ومصادر الدخل والوظائف وتعثر المسيرة التعليمية والمهنية لأفرادها، بالإضافة إلى أن عدد كبير من هذه الأسر قد تأثر بالنزوح وبفقد الأفراد كضحايا للحرب في ذات الوقت.

ومن الطرح السابق نلاحظ أن للأزمة الليبية وما تشهده من صراع سياسي محتدم بأشكال مختلفة أثر كبير على النظام الاجتماعي الأسري في بناءه وعلى وظائفه وأدواره، ومن المتوقع أن تمتد هذه التأثيرات السلبية على النظام الأسري لفترة طويلة من الزمن في مستقبل المجتمع الليبي، ويمكن أن نلخص ما تم التوصل إليه من خلال التحليل السابق في النقاط الآتية:

1. إن هناك العديد من الآثار العميقة في الجانب الاجتماعي ترتبت على الأزمة الليبية بما تضمنته من صراعات مختلفة، وكان من أهم هذه النتائج الخسائر البشرية في الأرواح بفقدان عشرات الآلاف من القتلى والمفقودين والأسرى على مدى مراحل الأزمة الليبية، ويضاف إليهم من تلقوا إصابات تسببت لهم في إعاقات دائمة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة عدد الأرامل والأيتام في المجتمع الليبي، وفقدان الكثير من الأسر لمعيليها، بالإضافة إلى نتائج أخرى محتملة وهي ارتفاع نسبة العنوسة في المجتمع الليبي بسبب الخسائر الكبيرة في أعداد الذكور، الأمر الذي كان له تأثيراً كبيراً على تركيبة الكثير من الأسر، وعلى تماسكها، وعلى أدائها لوظائفها، بالإضافة إلى التأثير على مستقبل النظام الأسري بسبب الخسائر البشرية.
2. ويلاحظ في هذا الإطار ملاحظتين مهمتين، الأولى تتعلق بعدم وجود إحصائيات دقيقة بعدد القتلى على مدى مختلف مراحل الأزمة الليبية، والثانية تتعلق بسوء إدارة ملف الأسر المتضررة من الصراع منذ بداية ثورة 17 فبراير وما نتج عنها من أزمات مجتمعية، حيث إنه خضع للتسييس منذ بداية الأزمة الليبية عام 2011، وتعمق ذلك منذ الانقسام السياسي الذي حدث عام 2014، حيث تعددت الهيئات والجهات التي تختص بالاهتمام بأسر ضحايا الحرب، ولكن اهتمامها كان دائماً يتركز على أسر ضحايا طرف بعينة مع إغفال أسر ضحايا الطرف الآخر في النطاق الجغرافي التي تمارس عملها فيه.
3. ومن المشكلات المترتبة على الصراع في ليبيا مشكلة النزوح التي كان لها الأثر الكبير على حياة مئات الآلاف من الأفراد وعشرات ألآلاف من الأسر التي تركت أماكن إقامتها ونزحت سواءً داخلياً أو خارجياً، الأمر الذي كان له أثر كبير على التركيبة السكانية في الكثير من مناطق المجتمع الليبي وعلى بيئتها الاجتماعية، وقد كان لذلك بالغ الأثر على حياة الأسر النازحة في استقرارها وتماسكها، وعلى طبيعة الحياة فيها بشكل يهدد مستقبل الكثير من أفرادها، خاصة من حيث استمرار وطول فترة نزوحهم، وضعف فرصهم في تلقي التعليم الجيد، أو استكمال التعليم، ووجود الكثير من الصعوبات التي تواجههم في الحصول على العمل.
4. لقد تركت الصراعات السياسية التي حدثت في ليبيا آثاراً عميقة على الكثير من الأسر الليبية وعلى العلاقات بين أفرادها بسبب خلافات أفرادها بسبب اختلاف انتماءاتهم بين أطراف الأزمة الليبية، الأمر الذي جعل هذه الأسر عرضة للتفكك، وتعدى الأمر ذلك بانتقال هذه الخلافات إلى مستويات أخرى في المجتمع بين الأقارب والجيران وحتى المناطق والقبائل مسببة بذلك شروخ اجتماعية عميقة تهدد النسيج الاجتماعي الليبي ومستقبل الهوية الوطنية الموحدة فيه.
5. وبشكل عام كان لكل هذه العوامل مجتمعة بالإضافة إلى ما شهده المجتمع الليبي من عدم استقرار سياسي، وخاصة بعد الأزمة الاقتصادية الخانقة أثر على استقرار الحياة بشكل عام في المجتمع، وعلى استقرار الأسرة بشكل خاص، الأمر الذي يلاحظ معه ارتفاع نسبة الطلاق خلال سنوات

الثورة، وزيادة نسب الجريمة والعنف بسبب عوامل الفقر والتفكك الأسري وثقافة العنف، وذلك نتيجة للتأثيرات المحتملة بسبب هذه الظروف على وظيفة الأسرة في التنشئة الاجتماعية، وعلى التكوين الاجتماعي والنفسي للأبناء.

6. وفي ذلك إشارة إلى فشل النظام السياسي في العمل بكفاءة لمواجهة الآثار السلبية للصراع على النظام الأسري، وهو ما يؤثر على الوظائف الحالية للنظام الأسري وعلى مخرجات أهم وظائفه في المستقبل، وهي التنشئة الاجتماعية لأجيال تعرضت لخلل في عملية تأهيلها وتنشئتها بشكل طبيعي.

توصيات الدراسة :

في نهاية هذه الدراسة يمكن الخروج بعدد من التوصيات على النحو الآتي :

1. لا بد من العمل على توفير قاعدة بيانات رئيسية حول ضحايا الحرب منذ بداية ثورة 17 فبراير وحتى الآن بحيث تشمل أعداد القتلى من مختلف الأطراف، متضمنة عدد أسرهم وبياناتهم الاجتماعية، مع ضرورة العمل على توحيد الجهود بين كل الأطراف في مجال التوثيق وتدعيم قاعدة بيانات موحدة حول الخسائر المادية والبشرية.
2. ضرورة إيجاد آلية لخلق عمل مجتمعي موحد لمواجهة المشكلات التي تواجه الأسر الليبية المتضررة من الصراع من جميع الأطراف، وذلك بتيسير تكامل عمل مؤسسات الرعاية الاجتماعية في مختلف مناطق البلاد، وخاصة فيما يتعلق بالمعوقين بسبب الحرب، وبالفئات الهشة من ذوي ضحايا الحرب المتمثلة في النساء والأطفال وكبار السن.
3. دعم إقامة برامج توعوية تستهدف الأسرة الليبية بشكل عام للمساعدة على خلق أسرة تؤدي وظائفها بشكل سليم خاصة فيما يتعلق بمسؤوليتها في التنشئة الاجتماعية، وأن العمل في هذا الإطار لا يتحقق إلا بالتنسيق وتكامل العمل بين مؤسسات عدة منها وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التعليم ووسائل الإعلام بمختلف أنواعها.
4. لابد من إقامة المزيد من الدراسات التي تركز على النتائج الاجتماعية والنفسية للصراع والحروب في ليبيا، وعقد المزيد من المؤتمرات والملتقيات حولها، وبذل المزيد من الجهود لصياغة رؤى وتصورات حول نتائجها المتوقعة في المستقبل.

المراجع

أولاً – الكتب :

1. البيومي، محمد وآخرون. (2003). علم الاجتماع العائلي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
2. الحوات، علي. (1998). النظرية الاجتماعية، منشورات شركة إلجا، فاليتا، ماطا.
3. بيري، الوحيشي أحمد. (1998). الأسرة والزواج، الجامعة المفتوحة، طرابلس.

4. حجازي، محمد فؤاد. (1999). النظريات الاجتماعية، مكتبة وهبة، القاهرة.
5. زهري، زينب. (2008). علم الاجتماع المعاصر، الشركة العامة للورق والطباعة، بنغازي، ليبيا.
6. عبد الرحمن، عبد الله محمد. (2006). علم الاجتماع: النشأة والتطور، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
7. غنيم، السيد رشاد وآخرون. (2008). علم الاجتماع العائلي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
8. لطفي، عبد الحميد. (1981). علم الاجتماع، دار النهضة العربية، بيروت.

ثانياً – الدوريات :

1. المغربي، مجدولينا. (2014). "النزوح الداخلي في ليبيا: النضال الطويل لأهالي تاورغاء من أجل العدالة:، مجلة موارد، منظمة العفو الدولية، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بيروت، العدد 21.
2. دكاك، أمل حمدي. (2007). "أثر الحروب والنزاعات المسلحة على الأسرة العربية"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 23، العدد الثاني.
3. فدعم، محمد علي. (2020). "النزاعات المسلحة وتأثيرها على الأسرة العراقية"، مجلة دراسات : العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 47، العدد 2، الملحق 1.
4. مصطفى، عبد الكريم وآخران. (2016). "الأوضاع المعيشية للنازحين داخلياً: دراسة استطلاعية لعينة من الأسر النازحة ببلديتي البيضاء وشحات "، مجلة مركز الخبرة القضائية والبحوث، المجلد الأول، العدد الأول.

ثالثاً – الندوات العلمية :

1. تنتوش، محمد. (2017). قضايا النازحين في ليبيا، ورقة علمية قدمت في ندوة بعنوان، النازحون في ليبيا : تحديات وحلول، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، طرابلس.

رابعاً – التقارير :

1. احميدة، علي عبد اللطيف. (2020). دراسة تمهيدية عن المجتمع في ليبيا : الواقع والتحديات والآفاق، الجزء الثاني من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي، مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، بيروت، لبنان.
2. العربي، ماجدة. (2015). الآثار الاجتماعية للانقسام السياسي في ليبيا، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، طرابلس.
3. مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، الحكومة الليبية المؤقتة. (2017). دراسة الأوضاع الاجتماعية للأسر النازحة بالخارج (تونس، مصر).

4. منظمة العفو الدولية. (2019). حرب الميليشيات المستمرة بلا هوادة في ليبيا، مطبوعات منظمة العفو الدولية، لندن.
5. ويليامز، رودري. س. (2012). فقدان الملكية والنزوح في ليبيا، نشرة الهجرة القسرية، شمال أفريقيا والتهجير في عامي 2011 – 2012، مركز دراسات اللاجئين، جامعة أوكسفورد، بريطانيا.

خامساً – مواقع الانترنت :

1. أصوات مغاربية. (24 – 6 – 2020). الأمم المتحدة : نزوح حوالي 28 ألف ليبي من ترهونة وسرت، تم الاسترجاع بتاريخ : 13 – 2 2021 من الرابط :
https://www-maghrebvoices-com.cdn.ampproject.org/v/s/www.maghrebvoices.com/libya/2020/06/24
2. الدويكات، سناء. (21 – 10 – 2018)، مفهوم الصراع السياسي، تم الاسترجاع بتاريخ 12 – 1 – 2012 من الرابط : **http://mawdoo3.com**
3. العربي الجديد. (22 – 8 – 2020). النزوح في ليبيا يزيد التفكك الاجتماعي، تم الاسترجاع بتاريخ : 12 – 2 2021 من الرابط :
httsp://www-alaraby-co-uk.cdn.ampproject.org/v/s/www.alaraby.co.uk
4. العين الإخبارية. (26 – 12 – 2020). الأمم المتحدة : 316 ألف نازح داخلياً في ليبيا، تم الاسترجاع بتاريخ : 7 – 2 – 2021 من الرابط :
https:o-al—ain-com-o.cdn.ampproject.org/v/s/al-ain.com/amp/article/united-nations-displaced-libya?
5. بوابة جريدة الوسط. (31 – 12 – 2014). 2801 قتيل ضحايا الحرب في ليبيا عام 2014، تم الاسترجاع بتاريخ : 13 – 1 – 2021 من الرابط : http://alwasat.ly/news/Libya/50998
6. سلامة، هناء. (2018). إحصاء أعداد الضحايا، ورقة إحاطة لمسح الأسلحة الصغيرة : مشروع تقييم الأمن في شمال أفريقيا بدعم من وزارات الخارجية في كل من كندا وهولندا وسويسرا، تم الاسترجاع من الرابط : www.smallararmssurvery.org ص 3.
7. صحيفة القدس العربي. (7 – 3 – 2020). النازحون والمهاجرون أكبر ضحايا الحرب في ليبيا، تم الاسترجاع بتاريخ 7 – 2 – 2021 من الرابط : https://www.alquds.co.uk
8. صحيفة السوسنة. (13 – 10 – 2013). إحصائية : قتلى حرب ليبيا بلغ 6 ألاف، تم الاسترجاع بتاريخ : 12 – 1 – 2021 من الرابط :
https:www.assawsana.com/portal/mobile/pages?newsid=158217

9. منظمة العفو الدولية. (19 – 12 – 2019). ليبيا : حرب الميليشيات المستمرة بلا هوادة : تضرر المدنيين في معركة طرابلس، تم الاسترجاع بتاريخ 3 – 2021 من الرابط : https://amnesty.org/ar/countries/middle-east-and-north-africa/libya/report-libya/

10. موقع سبوتينيك بالعربي. (5 – 4 – 2020). حصيلة عام من العمليات العسكرية في طرابلس، تم الاسترجاع بتاريخ : 7 – 2 – 2021 من الرابط : https://arabic-sputniknews-com.cdn.ampproject.org/v/s/arabic.sputniknews.com/amb/arabword

11. منظمة هيومن رايتس ووتش. (2020). ليبيا : أحداث عام 2019، تم الاسترجاع بتاريخ: 5 – 2 – 2021 من الرابط : https:// www.hrw.org/ar/world-report/2020/conntry-chapters/336706